فالقول قوله ويأخذ الصبي لان الجده لما اقرت انه ولده فقد اقرت ان له
حقا في الجمله والاب لما انكرها جدته فقد انكر ان يكون لها حق اصلا فكان
هو اولى قال وكذلك لو كانت الجده قد ماتت ام هذا الصبي وهي ابنتي وهل
الاب لم تمت وهي هذه المراه وقالت الجده هذه بنت لي اخرى زوجتها ابو
موت ام هذا الصبي وقالت المراه انا ابنتك وانا ام هذا الصبي فالقول
قول الاب والمراه ويأخذ الصبي من الجده لما قلنا في المسله الاولى قال
ولو اخضر الاب امراة وقال هذا ابني من هذه لا من ابنتك وقالت
الجده لا من هذه بل امه ابنتي وقالت المراه صدقت ما انا بامه وقد كذب
هذا الرجل ولكني امراته فان الرجل اب اولى به ويأخذه علل في الكتاب
لانه قال لهذا ابني من هذه المراه فانه قال ليس لي من ابنتك فيكون
منكرا لكونها جده له فيكون منكرا الحق لها اصلا وهي اقرت بالحق له في الجمله
لما اقرت انه ابنه فكان هو اولى قال ولو ان الام تزوج بزوج آخر
وجات بالولد وقالت لا حاجة لي فيه خذه فجات الجده وقالت انا اخذ يدفع
اليها ويوسر الاب بالنفقه عليه لان استحقاق الحضانه كان لها فاذا اسقطت
لكن حق الولد بها لم يسقط فصارت الام بمنزله الميته او بمنزلة ما لو تزوجت
بزوج آخر صار دون الجده ام الام اولى بالولد والله اعلم

الباب التاسع والسبعون في المراة

يطلقها زوجها ولها منه ولد فيريد ان يخرج الولد فقد ذكر المصنف رحمه الله
شرح انه خاصم اليه ولي ايتام قال شرح ان كانت الدار واحده فلا
احق بهم وبنفقتهم من مالهم ما يصلحهم وان تفرقت الدار فالولي احق بهم
ينظر في مالهم هذا قضا شريح رضي الله عنه ومذهبه وعند الاتقياء
من ذوات الرحم المحرم اولى في حق التربيه من الاولياء اذا لم يكن الحق للام
واما حفظ اموالهم فيفوض الى من يوثق به ذكر عن الشعبي رحمه الله انه جاء به
الراي اما ان تخرجها او الكوفه قال ان هي خرجت فخصيتها اولى بها لانه
به اقرب الناس اليها من ذوات الرحم المحرم ثم الفرقه اذا وقعت بين الزوجين

واراد المراه الانتقال بعد انقضاء العده مع اولاد لها الصغار لا خلو اما ان
قصدت الانتقال من قريه الى قريه او من قريه الى مصر او من مصر الى قريه اما
الانتقال من القريه التي وقع العقد فيها الى قرى المصر ان كانت قريبه بحيث
يمكن للاب ان يطالعهم ويبيت باهله فان لها ذلك والا فلا وان اراد
ان تنتقل من مصر الى مصر ان لم يكن المصر الذي يريد الانتقال اليها مصرها
ولا اصل العقد فيها ليس لها ذلك وان كان مصرها وكان اصل العقد فيها
فلها ذلك وان كان مصرها ولم يكن اصل العقد فيها لم يكن لها ذلك وان لم
يكن مصرها وكان اصل العقد فيها فعنه روايتان في رواية الجامع الصغير
لها ذلك وبه اخذ الخصاف رحمه الله كذا ذكر هنا وفي رواية كتاب الطلاق
ليس لها ذلك وبه اخذ الخصاف ذكر في شرح هذا الكتاب والمسايل على
سبيل الاستقصاء ذكرنا في شرح الجامع الصغير وشرح الكافي وهذا اذا اتفقا
على ذلك وان اختلفا فقالت المراه تزوجني بالبصره فانا اريد ان اخرج
بابنتي الى البصره وهي بالكوفه وقال الزوج لا بل تزوجتك بالكوفه فالقول
قول الزوج في ذلك بالم يعلم ان عقد النكاح كان هناك لان المراه تدعي ولايه
النقل والزوج ينكر فكان القول قول الزوج هذا هو الكلام في الزوج مع
ام الولد فاذا مات الام فصار الى جدته ام الام او بعض من يحب لها اخذه
من النساء فاراد ان يخرج الولد من المصر الذي فيه الاب الى مصر آخر لم يكن
لها ذلك وان كان ذلك المصر وهو المصر الذي وقع فيه عقد النكاح فاما هذا الحق
للام خاصه قال وليس لام الولد اذا اعتقها مولاها ان تخرج بالولد من
المصر الذي فيه ابوه الى غيره لان ولايه الاخراج لم تكمل العقد ولم يكن بينها عقد
قال السيد الامام شمس الائمه الحلواني رحمه الله يدعى ان تحوط هاتان
المسلتان مسلة ام الولد ومسلة الجده لانها انتقد من صاحب الكتاب
لابي حنيفه رحمه الله والمبسوط وانها من خواص هذا الكتاب

الباب الثمانون في الغلام

اذا بلغا وكبرا ذكر عن علي رضي الله عنه قال خير رسول الله صلى الله